

١٢ - تكون مداولات مجالس التأديب صحية مت حضر من الأعضاء سوى الرئيس المصلد الذي يمكن معه انفاذ مجلس الأزهر الأعلى أو مجلس الادارة أو بلان الادارة طبقاً لنصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ والقوانين المرتبطة به.

١٣ - يفصل مجلس الأزهر الأعلى فيما يستحقه الحكم عليه من العقوبات أو المكافأة وله أن يحرمه منها كلها أو بعضها.

١٤ - المحاكمة التأديبية لا تمنع من المحاكمة الجنائية مت كان هناك وجده لذلك.

١٥ - على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والحقانية والأوقاف تنفيذ هذا القانون كل منهن فيما يخصه ويسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر برأي رئيس مجلس وزراء مصر ١٢٣٩ (١٧ أكتوبر ١٩٢٠)

#### فتوى

##### بامر الحضرة السلطانية

وزير الأوقاف وزير الحقانية رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية حسين درويش أحمد ذوالفقار محمد توفيق نسيم

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٠

قانون بتحديد ماهيات الضباط وصف الضباط وعساكر الجيوش البرية والبحرية والمرتبات التي تغير أساساً سوية مكافأتهم أو معاشهم

##### نحو سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩ الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠  
الخاص بتحديد ماهيات الضباط وصف الضباط والمساكن

وبعد الاطلاع على الأوامر العالية الصادرة في ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٦  
و٢٦ يوليه سنة ١٨٨٨ و١٤ يوليه سنة ١٩١٣ الخاصة بالمعاشات  
ونصوص الأمر العالى الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ الخاصة بت  
المعاش أو المكافأة للضباط وورثتهم على قاعدة الماهيات الخصوصية  
بالسودان،

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٤٤ الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠  
وبناءً على ما عرضه علينا وزير الحرية والبحرية والمالية، وموافقة  
مجلس الوزراء،

##### رسمنا بما هو آت:

مادة ١ - تحدد الماهيات السنوية العادية لضباط وصف  
وعساكر الجيوش البرية والبحرية والماهيات السنوية الخصوصية (١)  
وصف ضباط وعساكر الجيوش البرية بالسودان في الخدمات المتعددة في  
حسب المقادير المبينة في الجدول الآتي:

٤ - كل مدرس أو موظف أو طالب علم بالجامع الأزهر أو أحد المعاهد الدينية العلمية أو عالم غير موظف ولا مدرس ولكنه منتسب للأزهر أو لأحد المعاهد الدينية العلمية الإسلامية يثبت عليه أي اشتراك في عمل من الأعمال الواردة في المادتين الأولى والثانية يعقب بأحد العقوبات المذكورة في المواد الأولى والثانية الثالثة.

٥ - كل من يلقى من غير الطلبة والمدرسين والموظفين خطباً أو محاضرات سياسية أو يقوم بتوزيع منشورات أو مطبوعات سياسية أو يعرضها للبيع بالجامع الأزهر أو بأحد المعاهد الدينية العلمية أو المساجد فعل مستخدماً الأماكن المذكورة إنزراجه، فإذا امتنع وتذر إنزراجه كان لم أن يستعينوا ب رجال الحفظ في إخراجه بالقوة.

وهذا مع عدم الأخلاقي بتطبيق أحكام قانون العقوبات عند الاقتضاء.

٦ - يلتف مجلس تأديب المدرسين والموظفين والعلماء الذين ليسوا بمدرسين ولا موظفين ولكنهم منتسبون للجامعة الدينية العلمية الإسلامية وطلبة العلم في الجامع الأزهر أو غيره من المعاهد من أعضاء مجلس أو لجنة إدارة وتكون الالحالة على مجلس التأديب من اختصاص شيخ الجامع الأزهر أو شيخ المهد الذي يتصل إليه المتهم.

ولشيخ الجامع الأزهر بصفته رئيساً مجلس الأزهر الأعلى أن يأمر بالحملة أي مدرس أو موظف أو عالم غير موظف ولا مدرس منتسب للجامعة الدينية العلمية أو طالب علم من المعاهد الأخرى على مجلس التأديب مباشرة إذا تبين له ما يقتضى ذلك.

ولشيخ الجامع الأزهر أو شيخ المهد قبل أن يحيل المتهم على مجلس التأديب أن ينذبه من موظفي المعاهد من يقوم بتحقيق التهمة وأخذ أقوال المتهم والشهود وجمع الأدلة.

٧ - يعلن رئيس مجلس التأديب إلى من أقيمت عليه الدعوى موضوع التهمة الموجهة إليه ويكتفه قبل انعقاد الجلسة بمنسية أيام على الأقل بالحضور أمام المجلس ليدافع عن نفسه شفهياً ويحوز للجلس أن يرخص له بالدفاع كتابة.

٨ - لشيخ الجامع الأزهر بصفته رئيساً مجلس الأزهر الأعلى الحق في إيقاف من تقام عليه دعوى تأديبية عن تأديبة وظيفته حتى يحكم في الدعوى.

٩ - يجوز للمدرسين والموظفين دون غيرهم أن يستأنفوا الأحكام الصادرة عليهم من مجالس التأديب فيما عدا عقوبة الإنذار وقطع المرتب مدة لا تزيد عن المائة عشر يوماً.

ولشيخ الجامع الأزهر بصفته رئيساً مجلس الأزهر الأعلى أن يستأنف الأحكام الصادرة من مجالس التأديب.

١٠ - يجوز لمجلس التأديب ابتدائياً كان أو استئنافياً أن يأمر بإجراء أي تحقيق يقتضيه الحال سواءً كان ذلك نفسه أم بواسطة من ينبله من أعضائه لهذا الفرض.

١١ - تستأنف الأحكام الصادرة من مجالس التأديب أمام مجلس الأزهر الأعلى ويتعين في شأنها القواعد والمواقيع المعينة في الفصل الثاني من الباب

	الراتب			
	خدمة عمومية عليها ملحوظة خصوصية	خدمة طبية عليها ملحوظة خصوصية	طبيب	خدمة بطريرية عليها ملحوظة خصوصية
٣ - الضباط من أئمة رتبة كانت لهم الحق في الاستيلاء على العين طبقاً للقرار الذي يصدره وزير الحربية والبحرية بالاتفاق مع وزير المالية . وللصف ضباط والمساكر الحق في الاستيلاء على الملبوسات والعينين .				
٤ - مع الاحتفاظ بتطبيق أحكام المادتين الثانية والمواد التالية مما من الأمر العالى الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ وأحكام الأوامر العالية بشأن الضباط الموجودين فى خدمة مدنية تكون تسوية المعاشات والمكافآت باعتبار المعاية المقترنة فى المادتين الأولى من هذا القانون بصرف النظر عن المعاية التى صار الاستيلاء عليها فعلاً .				
عند تطبيق أحكام الأمر العالى المشار إليه آنفاً الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ تعتبر المدة الآتية تخدم فى السودان :				
(أولاً) مدة الخدمة فى مدينة أسوان أو فيها بين أسوان ووادى حلفاً ابتداء من ١٤ مارس سنة ١٩٠٠ .				
(ثانياً) مدة الخدمة فى قسم سينا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٠٩ .				
٥ - يلغى القانون رقم ٩ ونمره ٣٤ الصادران فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ وفى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ .				
٦ - على وزيرى الحربية والبحرية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه .				
صدر برأس الدين في ٦ صفرة ١٢٢٩ (١٨ أكتوبر ١٩٢٠)				
فؤاد				
بأمر الحضرة السلطانية				
وزير المالية وزير الحربية والبحرية رئيس مجلس الوزراء				
محمود نجوى محمد شفيق محمد توفيق نسيم				
٢٨	٣٣٥	٣٣٦	٣٣٧	٣٣٨
نحو سلطان مصر				
بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الشامل للاحقة ترتيب المحاكم الأهلية ،				
وعلى الأمر العالى الصادر فى ٢٥ ربى الثانى سنة ١٣١١ (٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣) الشامل لشروط التوظيف بالحاكم المذكورة ،				
وبناء على ما عرضه على وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،				
رسنابا هوات :				
مادة ١ - عين كل من :				
له بجهت مراد اندى وكيل النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية من الدرجة الأولى قاضياً من الدرجة الأولى بمحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية .				
وكامل شكري اندى وكيل النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية من الدرجة الثانية قاضياً من الدرجة الثانية بمحكمةطنطا الابتدائية الأهلية .				
وحسن عبد الرحمن اندى وكيل النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية من الدرجة الثانية قاضياً من الدرجة الثانية بمحكمة بي سويف الابتدائية الأهلية .				

للضباط وصف الضباط والمساكر القائمين بالخدمة فى مدينة أسوان أو فيها بين أسوان ووادى حلفاً أو فى قسم سينا الحق فى الاستيلاء على معاية السودان المخصوصة .

٢ - الضباط المستدعون من رتبة اليوزباشى فا دونها لهم الحق فى الاستيلاء على ثالثة المعاية العادلة المقترنة لذتهم . أما الضباط المستدعون الهازوون رتبة أعلى منها فليهم الحق فى الاستيلاء على نصف المعاية العادلة المقترنة لذتهم .